



CAIRO INSTITUTE  
FOR HUMAN RIGHTS STUDIES  
Institut du Caire pour les études des droits de l'homme  
مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان: الدورة العشرون  
مداخلة شفوية: حوار تفاعلي مع لجنة التحقيق الدولية حول سوريا  
مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

٢٧ يونيو ٢٠١٢

مقدمة من : ليلي مطر

شكراً سيدتي الرئيسة

اليوم، وقد شارفت الكارثة الإنسانية في سوريا على شهرها السادس عشر، اعترفت الأغلبية العظمى من حكومات العالم ومسؤولي الأمم المتحدة بوجود حاجة ملحة إلى اتخاذ خطوات أكثر حسماً وعملية من قبل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لحماية الشعب السوري.

فعقب أربع دورات استثنائية لمجلس حقوق الإنسان، واعتماد قرارات متعددة من قبل الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان، وجمع الأدلة الملموسة على الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية من قبل لجنة التحقيق بشأن سوريا، مازالت المأساة تتفاقم. فقد قدر المدافعون عن حقوق الإنسان حصاد القتلى في سوريا بعدد يصل إلى ١٥٠٠٠ قتيل، فضلاً عن عشرات الآلاف من ضحايا الانتهاكات الجسيمة، بما في ذلك الاعتقال التعسفي، والاختفاء القسري والتعذيب، بالإضافة إلي ما أشارت إليه الأمم المتحدة في شهر مارس من هذا العام، بأن هناك مليون شخص في سوريا بحاجة إلى المساعدة الإنسانية، متضمناً ذلك العدد المتزايد للاجئين. ومن ثم فالمجتمع الدولي عليه أن يتحرك الآن لضمان وقف فوري ونهائي للعنف وانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة من قبل جميع الأطراف في البلاد.

تستمر حكومة سوريا في الحنث بوعودها بوقف الهجمات ضد المدنيين والمناطق المدنية. فبعد ثلاثة أشهر منذ أن تعهدت حكومة سوريا بتنفيذ خطة السلام ذات الست نقاط، والمقترحة من جانب المبعوث المشترك للأمم المتحدة والجامعة العربية كوفي عنان، تشهد الهجمات ضد المدنيين تزايداً واضحاً، فبالأمس فقط تشير التقارير الدولية إلي أن حوالي مئة سوري قد لاقوا حتفهم، بينما يتواصل استخدام المدفعية الثقيلة ضد الأهداف المدنية، وكذا الحصار العسكري الكامل لحمص، وادلب وحماة، علاوة علي القتل المتعمد للصحفيين الذين يحاولون الإفصاح عما يقع داخل البلاد.

وقد نتج عن الجهود المضنية التي تبذلها كل من روسيا والصين لمنع كافة الإجراءات المتخذة من جانب المجتمع الدولي لوقف سفك الدماء وضمان المسألة عن الجرائم المرتكبة في سوريا إلى ما يمكن أن يسميه البعض بداية لحرب أهلية.

فإن لم تسفر المناقشات المزمع إبرامها في ٣٠ يونيو الجاري، والتي سوف تتضمن الأعضاء الدائمين الخمس بمجلس الأمن، عن بلوغ نتائج إيجابية، فسوف يكون الجميع خاسرين، وبالأخص الشعب السوري وذلك كما صرح المبعوث المشترك كوفي عنان. وقد تكون تلك هي الفرصة الأخيرة المتاحة أمام تلك الحكومات لإتخاذ الخطوات المطلوبة اللازمة لضمان عدم تصعيد وتفاقم الوضع.

ويؤكد مركز القاهرة أنه بوسع المجلس أن يبذل المزيد من الجهد، إذ ينبغي أن يدرج مجلس حقوق الإنسان في أي قرار يتبناه بشأن سوريا في الوقت الحالي، توصية واضحة بإحالة الوضع إلى المحكمة الجنائية الدولية، ومن غير المقبول عدم قيام المجلس بذلك حتى الآن، الأمر المنوط به أن يفعله خلال هذه الدورة.

شكراً سيدتي الرئيسة